مفهوم الحكم الذاتي في القانون الدستوري والدولي

د. عبد العليم محمد عبد العليم

عالجت هذه الدراسة مفهوم الحكم الذاتي، نظرياً، في الوثائق الدستورية، والدولية، المختلفة، وتدرُّج محتوى المفهوم وأبعاده، وبعض المشكلات التي يثيرها، نظرياً وتطبيقياً. كما استهدفت ابراز نسبية المفهوم، ومرونته، وغموضه في أحايين كثيرة، واختلاف محتوى، وأفق، تطبيقاته من مكان لآخر، وفقاً للظروف السياسية والتاريخية، وطبيعة المشكلات التي يناط به حلّها ومعالجتها. فهو، في تطبيقاته، في اطار معالجة مشكلات الأقليات، يختلف عنه في إطار تصفية الاستعمار وحصول الاقاليم المستعمَرة على الاستقلال.

وحرصت الدراسة على ابراز هذا الاختلاف، وتتبّع نتائجه على الوحدات المتمتعة بالحكم الذاتي من الناحية القانونية والسيادية، وتحديد وضعية هذه الوحدات القانونية، مقارنة بصلاحيات الوحدة التي تمثل شخصاً للقانون الدولي، وهو الدولة، كجهاز تنظيم وردع ذي سيادة وصلاحيات مختلفة.

ولم تتعرّض الدراسة الى المفهوم الاسرائيلي للحكم الذاتي منذ البداية، بل حرصت على توسيع هامش الرصد والمقارنة التاريخية لالقاء المزيد من الضوء على ما سوف تطرحه اسرائيل من تصوّرات في المستقبل حول مفهومها للحكم الذاتي، وتصوّرها لصلاحياته.

نسبية المفهوم ومرونته

عرّف الميثاق الاوروبي مفهوم الحكم الذاتي المحلي (autonomie locale)، في مادته الثالثة، بأنه «قدرة الوحدات المحلية، والاقليمية، الفعلية، وحقها في تنظيم وادارة جانب كبير من الشؤون العامة تحت مسؤولياتها، ولصالح سكانها في إطار القانون»؛ وان هذا الحق «يمارس من طريق مجالس، أو جمعيات، مشكّلة من أعضاء منتخبين في اقتراع حر وسرّي، ويتميّز بالمساواة، سواء أكان مباشراً أو عاماً؛ ولهذه الجمعيات والمجالس ان تمتلك أجهزة تنفيذية مسؤولة تجاهها»[1].

وعلى الرغم من الوضوح الذي يتميّز به هذا التعريف، فان قيمته، مع ذلك، ليست مطلقة؛ كما ان فاعليته لا تكتسب طابعاً عاماً في الزمان أو المكان؛ إذ انه يرتبط بالسياق الاوروبي التاريخي، وما اتّسم به من تعدّد لغوي، واثني، وثقافي، في اطار التطلّع الى الوحدة الاوروبية؛ وحدة القارة العجوز بكل تنويعاتها الجغرافية، واللغوية، والبشرية. كما ان هذا التعريف يستلهم المنطلقات